الى نكرة او شرطية فكيف دخلت على الجملة الاسمية واجاب ابن هشام بان فعل الشرط
مقدر وكذا مرفوعه والجملة خبر قال ابن قاسم كان للثانية مقدره والجملة خبرها او كان وحدها
واخر اسمها الا خبرها وقال ابن الصايغ الجملة صفة لفعل وفعل الشرط محذوف اى واى فعل
صفته كذا وكذا فهو محلا قولهم والعبارة للالغية لحذف الا هذا فيه امور الاول قال ابو حيان
التحقيق ان هذه الاحرف الحذفت عند الجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع
وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زايد على ماهية الكلمة
وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذف الاصل ولا المنقلب
عنه والقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف ليلا يلتبس المجزوم بالمرفوع
لو نصب لا بها والصورة انتهى وهذا الكلام نقله جمع عن ظاهر كلام سيبويه وذكر بعضهم
علته ان الجزم ح مقدر لا ظاهر وفي شرح التسهيل لابن هشام المحنبه مبنية على خلاف
في هذه الافعال في حالة الرفع وذلك ان سيبويه يرى ان فيها ضمة مقدرة كما في المقصور والمنقوص
فاذا دخل الجازم حذف تلك الحركة المقدرة لانه يحذف ما اثبته الرافع ثم يحذف هذه الاحرف
للفرق لا للجزم وابن السراج يرى انه لا تقدير في حالة الرفع لان اعراب الافعال فرع فاذا انتفى
لفظا لم يحتج الى تقديره فاذا دخل الجازم لم يجد حركة يزيلها فيحذف نفس الحرف قال المص
جمع بين دعوى تقدير الضمة وحذف الحرف للجازم وهو مخالف للقولين جميعا وهذا الايراد
وروده على قول الكافية بالحذف وقول الشذور بحذفه اشد منه على الالفية الثاني قيل يجب
التقييد بما ليس حرفه بدلا من همزة ليخرج نحو لم يقرا ويقرى ويوضو اذا خفف بترك الهمز
فانه لا يجوز فيه الحذف على الصحيح واجاب ابن الصايغ بانا لا نسلم دخول ذلك في المعتل
بالضابط المذكور لاختصاصه باسم المهموز وبقاء هذا الاسم بعد التخفيف وعلى عدم جواز
الحذف يقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة الثالث اهمل الثلاثة ذكر تقدير الجزم وتقدر
في صور المهموز اذا خفف كما ذكرناه وما حرك بالكسر للالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين
كفروا ولم يلد اذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين او وصل بضمير وفتحت
الدال او كسرت كقوله وذي ولد لم يلده ابوان ذكر الثلاثة ابو حيان في الارتشاف
وذكر ابن هشام في الجامع الاولين وزاد صورة اخرى وهي ما حرك في الوقف من القوافي
نحو انك مهما تامرى القلب يفعل وذكر ابن مالك في سبك المنظوم انه تقدر فيما ثبت

النوعين الثاني قال ابن هشام ظاهر قوله سالم جمع انه من باب اضافة الصفة الى الموصوف
وان اصله الجمع السالم فيجب تاويله كالاول قولهم اخلاق ثياب ونحوه الثالث لم يتعرض
هو ولا الشذور لشروط هذا الجمع بل اكتفيا بالمثالين وقد تعرض لها في الكافية قوله
الكافية وشرطه ان كان اسما فمذكر علم بعقل فيه امور الاول قيل كان مستغني عن قوله فمذكر لان الكلام في
جمع المذكر واجاب المص بانه ذكره لرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب
الذي يطلق على الشي وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير
جمع المذكر الثاني قال الرضي هذه عبارة ركيكة لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان الى اخره
شرطا وجزا خبر القول شرط لان المبتدا المقدر بعد الفا ضمير راجع الى اسما اي فهو مذكر
علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرط مع انه لا معنى اذن لهذا
ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة
التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذورات دخول الفا في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط
وان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر وان الغا الشرط المتوسط
بين المبتدا والخبر ضرورة قال ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزا خبر المبتدا او التقدير
فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفا راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر
محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر الثالث
بقي عليه من الشروط ان يجرد من التا ليخرج نحو طلحة اورده الرضي والمص اشار الى
انه ماخوذ من قوله مذكر مرادا تذكير اللفظ والمعنى معا الرابع زاد في التسهيل اشتراط
ان لا يركب تركيب اسناد ولا مزج وان لا يكون معربا بحرفين والمجموع انه لا حاجة
اليهما لانهما شرطان لصحة مطلق الجمع بل والتثنية ولا خصوصية لهما هذا الجمع
قوله وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلا مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران
ولا مستويا فيه مع المونث نحو جريح وصبور ولا بتا تانيث مثل علامة فيه امور الاول
يلحق بالعاقل ما شبه به نحو رايتهم لي ساجدين قالتا اتينا طايعين وقد صرح به ابن مالك
في كافيته فقال ، وارفع بواو وانصبن واجرر سا ، سالم جمع خص باسم عرنا
من تا انثى صفة او علما ، لعاقلا وشبهه ان افهما ، مذكرا الا مثل سكران ولات
احوى صبور وفعيل فعلا الثاني قال الرضي والنيلي اوقال يعلم لكان اشمل ليدخل صفا